

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٧٥ لسنة ١٩٩٩

بشأن الموافقة على اتفاق

بين حكومتي جمهورية مصر العربية وملكة الدانمارك

بشأن المنحة الدانمركية لمشروع هيئة مياه أسوان ( مرحلة أولى )

الموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٩٨/١٢/١٧

**(رئيس الجمهورية)**

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور :

**قرار:**

**(مادة وحيدة)**

ووفق على اتفاق بين حكومتي جمهورية مصر العربية وملكة الدانمرك بشأن المنحة الدانمركية لمشروع هيئة مياه أسوان ( مرحلة أولى ) ، الموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٩٨/١٢/١٧ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية في ١١ صفر سنة ١٤٢٠ هـ

(الموافق ٢٧ مايو سنة ١٩٩٩ م) .

**حسني مبارك**

---

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة في ٢٧ شعبان سنة ١٤٢٠ هـ

(الموافق ٥ ديسمبر سنة ١٩٩٩ م)

**اتفاق**

بين حكومة جمهورية مصر العربية  
وحكومة مملكة الدانمرك

بشأن منحة دانمركية لجمهورية مصر العربية  
لمشروع هيئة مياه أسوان  
(مرحلة أولى)  
ديبلوماسية

بالإشارة إلى مذكرة التفاهم الخاصة بمشاورات المعونة المؤرخة مايو ١٩٩٦ ،  
وافقت حكومة مملكة الدانمرك على إتاحة مبلغ ٣٤ مليون كرون دانمركي للحكومة المصرية  
كمتحدة لدعم تنفيذ مشروع توفير المساعدة الفنية والمالية لهيئة مياه أسوان .

وافقت كل من حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة مملكة الدانمرك ، على أن يتم  
تنفيذ هذا المشروع طبقاً للنصوص التالية لهذا الاتفاق وكذا وثيقة المشروع الموقعة  
في ١٠ أغسطس ١٩٩٧

وقد وردت الشروط العامة لهذا الاتفاق في اتفاق العام للتعاون الفني المبرم  
بين البلدين في ٢٥ مارس ١٩٨١

**مادة (١)**

**تعريفات**

لأغراض هذا الاتفاق وما لم ينص على غير ذلك فإن المصطلحات الموضحة بعد تعني الآتي :

(أ) «السلطات المختصة» ، بالنسبة للحكومة الدانمركية تعنى وزارة الخارجية ،  
مساعدات التنمية الدولية الدانمركية «دانيدا» ، وتعنى بالنسبة للحكومة  
المصرية وزارة التعاون الدولي أو لكلا الطرفين أية هيئة أخرى مفوضة للقيام  
بالمهام التي تزددها حالياً السلطاتان المذكورتان .

(ب) "الأطراف" تعنى السلطات المختصة.

(ج) "وثيقة المشروع" تعنى الوثيقة التي وقعتها كل من هيئة مياه أسوان وسفارة مملكة الدنمارك في ١٠ أغسطس ١٩٩٧ وتتضمن هذه الوثيقة وصف تنظيمي للمشروع / برنامج يحكم تنفيذه.

#### مادة (٢)

#### أهداف المشروع

الهدف التنموي الشامل الذي يقترب به المشروع هو تحسين الظروف الصحية والمعيشية لسكان محافظة أسوان عن طريق إنشاء خدمات مياه شرب وصرف صحي متواصلة.

#### الأهداف الفورية للمشروع هي :

- ١ - أن يقوم العاملون بهيئة مياه أسوان بانتهاء تنفيذ المشروع بتشغيل نظم إدارية وتنظيمية سلية تتميز بصفة الاستمرارية بما يمكن من تحقيق التطوير النهائي لها كهيكلة مستدلة ومستديمة موجهة للخدمة العامة.
- ٢ - استمرارية تحسين التشغيل (وإعادة تأهيل في مركز ادفو) لنظم مياه الشرب الموجودة في محافظة أسوان والتي من شأنها - حين يتم استكمالها بأنشطة المرحلة الثانية للمشروع - توفير إمدادات مياه شرب مستمرة.
- ٣ - توفير حلول صحية وبيئية محسنة تكون في متناول الأهالي في المناطق الريفية في مركز ادفو مع حملات توعية صحية تكميلية خلال المرحلة الثانية للمشروع.

#### مادة (٣)

#### نتائج المشروع

من أجل تحقيق الأهداف الفورية المشار إليها بعاليه ، فإن المشروع يهدف إلى تحقيق ما يلى :

#### ١ - الجوانب المؤسسة / المالية :

تعديل استراتيجية القوى العاملة ، وضع سياسات ولوائح لشئون الدارسين للموافقة عليها.

البدء في تشغيل عمليات خدمة المستهلك وإصدار التقارير التجارية الشهري والتقارير المالية الربع سنوية .

تحسين كفاءة إصدار الفواتير وتحصيلها بعد أدنى (٥٪) سنوياً .

إعداد ميزانية التشغيل والصيانة للموافقة عليها وتقديمها لوزارة المالية .  
إصدار التقرير السنوي .

إعداد خطة عمل ليتم الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة .

تطوير جدول للتعرية لاستعادة تكاليف التشغيل والصيانة (بحلول عام ٢٠٠٧)  
ليتم الموافقة عليه من الجهات المختصة .

وضع خطة خمسية للاستثمارات .

#### ٢ - مياه شرب - محافظة أسوان :

تطوير وتنفيذ إجراءات تشغيل نمطية وخطط صيانة .

إعداد خطط التشغيل والصيانة .

تحديد كمية الفاقد غير المحسوب من المياه وتقليله بنسبة (١٠٪) .

#### ٣ - مياه الشرب بقطاع ادفو :

الموافقة على خطة إعادة تأهيل / تحسين نظم مياه الشرب الريفية في مركز ادفو .

تنفيذ خطة فورية لإعادة تأهيل / تحسين نظم مياه الشرب الريفية في مركز ادفو .

إمكان تنفيذ برنامج حفر رائد .

استكمال تصميم تفصيلي لخطط التحسين طويلة الأجل لنظم مياه الشرب الريفية  
في مركز ادفو ليتم تنفيذها خلال المرحلة الثانية للمشروع .

#### ٤ - صرف صحي / عادات صحية :

تصميم مشروع صرف صحي يتضمن توعية صحية وترتيبات قوابل للأسر الريفية  
الأكثر فقرا .

**مادة (٤)****وثيقة المشروع**

يحكم تنفيذ المشروع الوثيقة التي تم توقيعها بين هيئة مياه أسوان وسفارة مملكة الدانمرك في ١٠ أغسطس ١٩٩٧ . تتم مراجعة هذه الوثيقة وتحديثها في ضوء المراجعات المشتركة للمشروع . تخضع التعديلات في وثيقة المشروع لموافقة كل من وزارة التعاون الدولي والسلطات الدانمركية بما لا يخالف أحكام هذا الاتفاق .

**مادة (٥)****التزامات حكومة مصر**

تقوم حكومة مصر ، بموجب هذا الاتفاق بما يلى :

- (أ) إخطار « دانيدا » فوراً بأية ظروف قد تعيق أو تهدد نجاح تنفيذ المشروع .
- (ب) إبداء النصح بشأن كافة الرسومات التخطيطية والرسومات التنفيذية والتقارير والتوصيات وأية أمور أخرى تحال إليها من « دانيدا » لتقديم المشورة ، وذلك في فترة مناسبة لكي لا يحدث تأخير أو إرباك في تنفيذ الخدمات أو الأعمال .
- (ج) توفير مساحة مكتبية مناسبة ومؤثثة لاستشاري « دانيدا » بالمركز الرئيسي للهيئة وقطاع ادفو ولأجهزة الحاسوب الآلي .
- (د) ضمان تزويد قطاعات هيئة مياه أسوان بسهيلات كافية ذات أغراض عامة . (كمثال لذلك ورش العمل) وسيارات لها مهام التشغيل .
- (ه) ضمان توفير عمالة فنية وإدارية ذات كفاءة مناسبة لكي يتم تدريسيهم وسداد كافة مصاريف التشغيل شاملة مرتبات مدير المشروع والنظرا ، للخبراء الدانمركيين .
- (و) توفير ما يعادل ٣ مليون كرون دانمركي كحد أدنى لاعادة تأهيل وتحسين نظم مياه الشرب في مركز ادفو .

(ز) توفير الاعتمادات اللازمة لسداد كافة المصاريفات الأخرى المطلوبة لإقامة وتشغيل المشروع والتي لم تذكر كبنود تتلزم بتوفيرها حكومة الدانمرك .

#### ر - مادة (٦)

### الالتزامات حكومة الدانمرك

تتبع حكومة الدانمرك ما يلى بعرض التنفيذ الفعال للمشروع :

مليون كرون دانمركي

٨,٥٠	- مساعدات فنية طويلة المدى لهيئة مياه أسوان .....
١,٢٠	- برنامج تدريب لقطاعي أسوان وادفو .....
٢,-	- أجهزة كمبيوتر للمراكز الرئيسية وقطاع أسوان .....
٤,-	- معدات تقليل التسرب لمركز أسوان .....
٤,٥٠	- دراسة جدوى مياه الشرب فى مركز ادفو .....
٧,-	- إعادة تأهيل مياه الشرب فى قطاع ادفو .....
٧,-	- برنامج حفر رائد .....
٨	- تصميم تفصيلي لتحسينات طويلة المدى لمياه شرب
٧,-	ريفية .....
-,٥٠	- أنشطة تجريبية للصرف الصحى الريفى .....
٢,٣٠	- طوارىء (١٠٪ بدون المساعدة الفنية ) .....
<hr/>	
٣٤,-	الإجمالي .....

وتخضع أية اقتراحات لمكونات إضافية أو لإعادة التخصيص بين هذه المكونات لموافقة كلا الطرفين .

ولا يصرف بواسطة المشروع أى رصيد متبقى أو أية وفورات من اعتمادات المشروع بدون موافقة السلطات المختصة . ويتاح مبلغ المنحة بالكرون الدانمركي (DKK) .

ولا تصرف بواسطة المشروع المبالغ الناتجة عن التغيرات في أسعار الصرف أو عوائد التحويلات .

يتم شراء المعدات .. الخ مباشرة بمعرفة « دانيا » ما لم يتفق على خلاف ذلك .  
علاوة على البنود الموضحة بعاليه تقوم حكومة الدافر بتمويل استشاريين محللين وأجانب لفترات قصيرة إذا ما تطلب الأمر ذلك .

#### مادة (٧)

#### الشحن

تتم كافة الشحنات التي يشملها هذا الاتفاق طبقاً لمبدأ حرية الملاحة في التجارة الدولية في ظل المنافسة الحرة والعادلة .

#### مادة (٨)

#### الاستيراد والضرائب على الواردات

#### واية مصروفات عامة أخرى أو رسوم

تقوم حكومة جمهورية مصر العربية ، بتأمين الاستيراد والإفراج الجمركي الفوري للبضائع التي تدخل في نطاق هذا الاتفاق والتي تتضمنها قوائم المواد التي يستوردها المقاول طبقاً لمواصفات عقد الأعمال . وتشمل الأطراف عدم استخدام المنحة الدافرية في سداد أي رسوم استيراد ، رسوم جمركية ، ضرائب ، ضريبة مبيعات ، مصروفات قومية أو عامة أخرى مثل غرامات الاستيراد ورسوم لتعويض الضرائب على الإنتاج المحلي أو مصروفات أو ودائع تتعلق بإصدار مدفوعات وتصاريخ العمل وتراخيص أو تصاريح استيراد لكافة المعدات والمواد والторيدات وقطع الغيار التي تقدمها الدافر للأنشطة المتفق عليها .

(٤) مادہ

وضع العاملين الأجانب

١ - تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الترتيبات الازمة لاعفاء العاملين الأجانب من :

(أ) كافة الضرائب التي تتعلق بالمستحقات التي تدفع لهم من مصادر دانمركية .

(ب) كافة الرسوم والضرائب المفروضة على استيراد وتصدير الأدوات المنزلية الجديدة، وكذلك المستعملة والأمتعة الشخصية التي يستوردها الخبراء وأسرهم للاستخدام الشخصى فقط خلال ستة شهور بعد وصولهم بشرط إعادة تصديرها عقب انتهاء مدة العمل أو دفع الرسوم والضرائب فى حالة بيعها محليا.

يشمل مصطلح «الأدوات المنزلية والأمتعة الشخصية» من ضمن ما يشمل عدد واحد : ثلاجة ، دب فريزر ، غسالة كهربائية ، مكنسة كهربائية ، موقد ، راديو ، جهاز إسطوانات ، جهاز تسجيل ، جهاز إسطوانات مدمجة ، كمبيوتر شخصي بطاقة ، جهاز تليفزيون / فيديو ، أجهزة كهربائية منزلية صغيرة ، آلية تصوير وعرض سينمائى ، ووحدات تكييف هواء .

(ج) كافة الرسوم والضرائب المفروضة على استيراد وتصدير سيارة للاستخدام الشخصى للخبراء أو فى حالة شراء هذه السيارة من داخل مصر من المنطقة الحرة شريطة أن تخضع السيارة المستوردة فى نطاق هذه الامتيازات مثل هذه الرسوم والضرائب إذا ما تم إعادة بيعها لشخص داخل مصر إلا إذا أعيد بيعها لشخص يتمتع بنفس الامتيازات . فى حالة وقوع ضرر لا يمكن إصلاحه بالسيارة المستوردة أو فى حالة فقدها بدون إهمال من جانب الخبير فإن حكومة مصر تسمح له باستيراد سيارة أخرى معنفة من الرسوم الجمركية .

علاوة على ذلك تسمع حكومة مصر باستيراد سيارة واحدة جديدة معناها من الرسوم الجمركية والضرائب بنفس القواعد السابقة على أن يتم سداد الرسوم والضرائب المستحقة على السيارة الأولى ، وذلك بعد انقضاء ثلاثة سنوات من خدمة الخبراء إذا تم مد العقد لمدة ٤ سنوات أو أكثر على أن يعاد تصديرها عند إقامة مدة الخدمة أو يتم سداد الرسوم الجمركية والضرائب إذا ما تم بيعها ، إلا إذا تم بيعها لشخص يتمتع بنفس الامتيازات .

- ٢ - تمنح حكومة مصر تأشيرات دخول مجانية متعددة السفرات وتصاريح إقامة للخبراء ولأسرهم وكذا تراخيص عمل للخبراء .
- ٣ - تقدم حكومة مصر المساعدة في مجال الإفراج الجمركي عن المنقولات الواردة بالبندين (١/ب و ١/ج) .
- ٤ - تسمع حكومة مصر لكل خبير بفتح حساب خارجي . وفيما يختص بإعادة تحويل المبالغ الناتجة عن بيع سيارات الخبراء ، يتقدم الخبراء كل على حدة بطلب إلى البنك المصري المختص ، ويتم التعامل مع طلباتهم طبقاً لقواعد الرقابة على النقد السائدة وقت رحيلهم .

#### مادة (١٠)

### المعلومات والمتابعة والتقييم

- ١ - يتعاون الطرفان تعاوناً كاملاً لضمان تحقيق أغراض هذا الاتفاق . وتحقيقاً لذلك يقوم الطرفان بتبادل وجهات النظر بشأن المسائل المتعلقة بالمشروع ويزود كل طرف الطرف الآخر بكافة البيانات والوثائق والمعلومات المتاحة لديه ، ويقدم كافة المساعدات المتبادلة الملائمة المطلوبة لأداء الطرفين لواجباتهما وكل الدعم اللازم خاصة فيما يتعلق بكافة المسائل الإدارية ، لتسهيل تنفيذ المشروع علىوجه المطلوب .

- ٢ - يتم إجراه عمليات مراجعة مشتركة دافر كية / مصرية للمشروع طبقاً لوثيقة المشروع أو بناه على طلب أى من الطرفين .
- ٣ - «لدايدا» الحق فى إيفاد بعثة فنية أو مالية تعتبرها ضرورية لمتابعة تنفيذ المشروع ، ولتسهيل عمل الشخص أو الأشخاص الموكلا إليهم تنفيذ مهمة المتابعة ، على حكومة مصر أن تزودهم بكافة المساعدات والمعلومات والمستندات المتعلقة بذلك .
- ٤ - يمكن - بناء على طلب أى من الطرفين - إجراه تقييم للمشروع ويفضل أن يتم من قبل «لدايدا» وحكومة مصر معاً .
- ٥ - «لدايدا» الحق بمقتضى هذه المادة فى إجراه متابعة وتقييم للمشروع بعد استكماله

#### مادة (١١)

#### إعداد تقارير المشروع

يتم اتباع الإجراءات التالية لإعداد تقارير عن المشروع :

- (أ) تقدم إدارة المشروع تقارير متابعة نصف سنوية للسفارة الدافر كية خلال فتر لا تزيد عن ثلاثة أسابيع بعد نهاية فترة التقرير متضمنة الحالة المالية والمادية للمشروع . يتم إعداد التقارير طبقاً للخطوط الاسترشادية «لدايدا» الخاصة بإعداد تقارير عن تطور أداء المشروع .
- (ب) عند إتمام المشروع تقوم إدارة المشروع بإعداد تقرير إتمام المشروع طبقاً للخطوط الاسترشادية «لدايدا» الخاصة بإعداد تقارير إتمام المشروع .

#### مادة (١٢)

#### انتقال الملكية

يظل كل ما تقدمه حكومة الدافر ك ملكاً للمشروع ما لم يتتفق الطرفان على خلاف ذلك . وتصبح الأعمال المدنية من ممتلكات المشروع من تاريخ إصدار الاستشاري بشهادة الاستلام .

**مادة (١٣)****متطلبات مسابقة**

تصبح المساعدة الدانمركية متاحة متى لاقت المتطلبات المسبقة المشار إليها عاليه قبولاً من هيئة «دانيدا» .

**مادة (١٤)****تعليق التنفيذ**

في حالة التتحقق من وجود اختلالات خطيرة أو قيام شك في وجودها في المشروع فإنه يمكن لأى طرف أن يعلق تنفيذ المشروع كلياً أو جزئياً إلى أن يقرر الطرف الذى علق التنفيذ استئنافه .

إذا ما اختص الأمر بعقد يتم تمويله من أموال دانمركية قد تلقي حكومة الدانمرك الاتفاق إذا ما رأت ، أن هناك فساد أو ممارسات احتيالية قد تورط فيها ممثلو المتلقى أو المستفيد من الأموال خلال الشراء أو خلال تنفيذ العقد دون أن يتتخذ المتلقى إجراء فورياً و المناسباً و مقبولاً من جانب الحكومة الدانمركية لعلاج هذا الموقف .

**مادة (١٥)****الإجراءات المحاسبية والمراجعة**

١ - يتم خلال ستة شهور من انتهاء السنة الأولى المالية لجمهورية مصر العربية التالية لاستكمال المشروع تقديم حسابات مراجعة ، طبقاً لشروط وثيقة مشروع هذا الاتفاق ، إلى «دانيدا» .

٢ - لمثلى المراجع العام الدانمركي الحق في القيام :

(أ) بأية مراجعة حسابية أو متابعة تعتبر ضرورية ، وذلك فيما يتعلق باستخدام المنحة الدانمركية ، موضوع الاتفاق على أساس كافة المستندات المتعلقة بها .

(ب) فحص حسابات وسجلات الموردين والمقاولين التي تتعلق بتنفيذ العقد ، وكذا القيام بمراجعة تامة .

**مادة (١٦)****أحكام أخرى**

تبرم عقود خدمات بين «دانيدا» والاستشاريين الذين يتم اختيارهم لتنفيذ مشروع هيئة مياه أسوان على أساس شروط التعاقد الخاصة «بدانيدا» السارية المفعول حالياً.

تبرم عقود أعمال بين «دانيدا» والمقاولين الذين يتم اختيارهم لتنفيذ مشروع الأعمال الهندسية لهيئة مياه أسوان على أساس شروط التعاقد الخاصة به «دانيدا» السارية المفعول حالياً.

قد يتم استبعاد الشركات من العقود التي يتم تمويلها من أموال دافر كية لمدة غير محددة أو لفترة زمنية معينة من الوقت ، وذلك إذا ما رأت حكومة الدافر أن الشركة خلال التنافس من أجل الحصول على ، أو تنفيذ عقد ممول بأموال دافر كية قد تورطت في فساد أو ممارسات احتيالية .

**مادة (١٧)****دخول الاتفاق حيز النفاذ**

يدخل هذا الاتفاق حيز النفاذ من تاريخ تبادل الإخطار باتمام الإجراءات الدستورية .

**مادة (١٨)****مدة المشروع**

مدة المشروع سنتان ، ويمكن في حالة التأخير في تنفيذ المشروع مد هذه الفترة باتفاق الطرفين وفي حدود الميزانية المتفق عليها .

**مادة (١٩)****فض المنازعات**

١ - يسوى أي خلاف في شأن تفسير أو تنفيذ هذا الاتفاق عن طريق التفاوض بين الطرفين ، وفي حالة عدم تسوية هذا الخلاف خلال فترة زمنية مقدارها سنة ، فيمكن لأى من الطرفين إحالته إلى التحكيم .

من الطرفين إحالته إلى التحكيم .

٢ - يتم التحكيم وفقاً للأسس التالية : يبلغ إجمالي عدد المحكمين ثلاثة ويعين كل طرف محكماً ، ويعين الثالث من قبل المحكمين السابقين ، فإذا حدث خلاف بينهما حول اختيار المحكم الثالث فيتم تعينه بواسطة جهة محايدة يحددها الاثنين السابقان . يقدم قرار التحكيم كتابة ويجب أن يكون موقعاً عليه من المحكمين الثلاثة مجتمعين . يقرر المحكمون الثلاثة الإجراءات التي تتبعها محكمة التحكيم ، كما يقررون أيضاً توزيع التكلفة الخاصة بالتحكيم على الطرفين .

مادة (٢٠)

### إنهاء الاتفاق

يظل هذا الاتفاق سارى المفعول لمدة سنتين من تاريخ دخوله حيز التنفيذ ، ويجوز لطرفيه الاتفاق على إنهاء المشروع من خلال خطابات متبادلة أو إنهائه من طرف واحد بقتضى إخطار إنهاء . ويصبح هذا الإخطار سارى المفعول بعد ستة شهور من تاريخ استلام الطرف الآخر له .

وإشهاداً على هذا وقع الطرفان ، من خلال ممثليهما المفوضين لهذا الغرض ، هذا الاتفاق من أصلين باللغتين العربية والإنجليزية ، لكل منها نفس الحجية وعند الاختلاف في التفسير يعتمد بالنص الإنجليزى .

حررت في القاهرة بتاريخ ١٧ ديسمبر ١٩٩٨

عن

حكومة مملكة الدانمرک

إرنج هاريلد نيلسن

سفير الدانمرک

عن

حكومة جمهورية مصر العربية

ظافر البشري

وزير الدولة للتحطيط

والتعاون الدولي

## قرار وزير الخارجية

(رقم ٦٨ لسنة ٢٠٠٠)

### وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد / رئيس الجمهورية رقم ١٧٥ الصادر بتاريخ ١٩٩٩/٥/٢٧ بشأن الموافقة على اتفاق بين حكومتي جمهورية مصر العربية وملكة الدانمرك بشأن المنحة الدانمركية لمشروع هيئة مياه أسوان (مرحلة أولى) ، الموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٩٨/١٢/١٧ :

وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ١٩٩٩/١٢/٥ :

وعلى تصديق السيد / رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٩٩/١٢/٨ :

**قرار:**

(مادة وحيدة)

ينشر في الجريدة الرسمية اتفاق بين حكومتي جمهورية مصر العربية وملكة الدانمرك بشأن المنحة الدانمركية لمشروع هيئة مياه أسوان (مرحلة أولى) ، الموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٩٨/١٢/١٧ :

ويعمل به اعتبارا من ٢٠٠٠/٣/٢١

صدر بتاريخ ٢٠٠٠/٤/٣

وزير الخارجية

عمرو موسى